المحاضرة السادسة الأولوية القطاعية في الجزائر

أولت وزاة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية منذ العام 2018 اولوية قصوى للمشاريع القطاعية ذات الصلة بالمرفق العام وتحسين الاطار المعيشي للمواطن، والدليل على ذلك مثلاً في قطاع الصحة تم انشاء اللجنة الوطنية متعددة القطاعات لمكافحة الامراض التي من شأنها حماية الصحة العمومية. كذلك في مجال الطاقة انشاء ما يعرف بالبرنامج القطاعي للطاقات المتجددة الذي يختص بالطاقة الشمسية، الانارة العمومية والتي يمكنها رفع الجودة في تقديم الخدمات للمواطنين.[1]

يمكن تحديد الاولوية القطاعية في الجزائر اليوم على ضوء المخصصات المالية والخطط الحكومية والتوجهات الاستراتيجية المعلنة في اطار قانون المالية لعام 2025:

-لقد أشارت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وفقا لبيانات رسمية حول ميزانية القطاع العام، الى تخصيص زيادات (4.5 بالمئة مقارنة بالسنة السابقة) لدعم التحول الرقمي وتعزيز الامن والوقاية من الكوارث، بالاضافة الى فتح 1235 منصبا ماليا لدعم الولايات المنتدبة.[2]

-وزارة الاتصال، حُددت ميزانية القطاع ب 3.8 مليار دينار جزائري، موزعة على برنامجين رئيسيين: الاعلام والاتصال المؤسساتي بميزانية 2.42 مليار دينار، والادارة العامة بميزانية 1.38 مليار دينار. تهدف هذه الاعتمادات الى مواكبة التطورات في عالم الاتصال، بما في ذلك انشاء صندوق لدعم الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والالكترونية، وتعزيز التكوين للصحفيين.[3]

---

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، " تعليمات بإيلاء الاولوية القصوى للمشاريع القطاعية ذات الصلة بالمرفق العام و تحسين الاطار المعيشي للمواطن"، 29 أكتوبر 2018. يمكن الاطلاع على الرابط: https://2u.pw/JAJzucfm

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "عرض حول التدابير القطاعية المسجلة بموجب قانون المالية لسنة 2025: وزير الداخلية يؤكد على مواصلة مسار التنمية وعصرنة القطاع"، انظر الرابط: https://2u.pw/54TLqWLg

[3] محمد فاسي، "أمام أعضاء لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني: لعقاب يعرض الميزانية القطاعية لمشروع قانون المالية لسنة 2025"، يوم 28 اكتوبر 2024، انظر الموقع الشروق اونلاين: https://2u.pw/WwsaSkM4

-وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: تم رصد غلاف مالي قدره 836.206 مليار دينار جزائري، موزعة على اربعة برامج رئيسية: دعم التشغيل، الضمان الاجتماعي، العلاقات المهنية، والادارة العامة. يهدف هذا التمويل الى تعزيز سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية.[4]

-وزارة التربية الوطنية: قدّم وزير التربية عرضاً حول ميزانية القطاع، مؤكداً على تخصيص اعتمادات مالية لدعم البرامج التعليمية، تحسين البنية التحتية المدرسية وتطوير التكوين للمعلمين بهدف الارتقاء بجودة التعليم في البلاد.[5]

تبين هذه التخصيصات المالية التزام الحكومة الجزائرية بتعزيز التنمية المستدامة عبر دعم القطاعات الحيوية، مع التركيز على التحول الرقمي وتحسين الخدمات الاساسية وتعزيز الامن الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

[4] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "السيد فيصل بن طالب أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني"، يوم 29 أكتوبر 2024. انظر الموقع الاتي: https://2u.pw/WYn8zm6D

[5] وزارة التربية الوطنية، "وزير التربية الوطنية يعرض ميزانية القطاع في اطار مشروع قانون المالية لسنة 2025 على لجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني"، يوم 2 اكتوبر 2024. أنظر الرابط التالي: https://2u.pw/T0nm7k0a